تطور إنتاجية العمل في قطاع الصناعة التحويلية (القطاع العام) في العراق للمدة (2000 -2011)

أ.م.د.فوزي حسين محمد* حسن خلف راضي**

المستخلص

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل تطور إنتاجية العمل في منشأت قطاع الصناعة التحويلية الكبيرة (القطاع العام) في العراق بغية التعرف على مواطن الضعف والقوة، والعمل على معالجة مواطن الضعف وتعزيز نقاط القوة ، والتعرف على واقع الصناعة التحويلية في العراق من خلال بعض المؤشرات والأهمية النسبية لها في الإنتاج والتوظيف والناتج المحلي الإجمالي .

أما نتائج الدراسة هي ضعف القدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية من خلال ضعف معظم مؤشراتها ومنها ضآلة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال مدة الدراسة (2000-2011) ،إذ كانت في حدود (0.7% ، 2.5%) وهي نسب موجبة، عدا سنة 2000 فكانت المساهمة سالبة بسبب ارتفاع قيمة مستلزمات الإنتاج أكبر من قيمة الإنتاج، على العموم فهي نسب متدنية، وهذا يبين مدى الضعف الذي يعاني منه قطاع الصناعة، فضلاً عن أن تطور الإنتاجية لم يكن متناسقا مع تطور الأجور في منشآت قطاع الصناعة التحويلية الكبيرة (القطاع العام)، وهذا يشير بوضوح إلى ضعف العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل وعدم الربط بينهما ، وان الزيادات في معدل الأجر إنما هي زيادة لتكافأ الارتفاع في مستوى الأسعار العام وتغطي تكاليف المعيشة للعاملين الناجم عن ارتفاعها .وربما الزيادات في معدل الأجر ربما لا تعوض عن الارتفاع في الأسعار .

ملاحظة: البحث مستل من رسالة ماجستير لم تناقش، الموسومة (تطور إنتاجية العمل في قطاع الصناعة التحويلية في العراق للمدة 2000-2011)

Abstract

The aim of this research is to study and analyze the evolution of labor productivity in facilities of large manufacturing sector (public sector) in Iraq in order to identify the strengths and weaknesses, and work to address weaknesses and strengths. recognize the reality of the manufacturing industry in Iraq by some indicators, the relative importance in production , employment GDP.

The main conclusions are is a weak competitiveness of manufacturing products through weakness of most indicators , including low contribution value added of manufacturing in (GDP) during the study period (2000-2011) , as it was within (0.7 , 2.5) , the ratios are positive, except for the year 2000 was to contribute a negative because of the high value of production requirements is

* جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد .

** باحث .

مقبول للنشر بتأريخ 2012/11/6

greater than the value of production, on the whole they are ratios are low, and this shows how weak suffered the manufacturing sector, as well as the evolution of productivity not consistent with the evolution of wages in facilities manufacturing sector large (public sector), and this clearly indicates the weakness of the relationship between wages and labor productivity and lack of linkage between the two, and that increases in the rate of wage but is increased to be rewarded rise in the general price level and covers the cost of living for workers caused height. perhaps in the rate of wage increases may not compensate for the rise in prices.

Keywords	الكلمات المفتاحية
Manufacturing	الصناعة التحويلية
The relative productivity	الأهمية النسبية
Labor productivity	إنتاجية العمل
Wage rate	معدل الأجر

المقدمة

شهد العالم ومنذ بداية الألفية الثالثة العديد من المتغيرات أسهمت بشكل أو بأخر في إحداث تغيير جوهري في الأطر والمفاهيم الاقتصادية ، وانعكس ذلك على الخارطة السياسية للجغرافية الدولية ، ولعل من أهم هذه المتغيرات هو ظهور آليات وأساليب عالمية جديدة تهدف إلى الهيمنة على مناطق إنتاج الطاقة في العالم ، وتمثل مشكلة نقص الطاقة من أهم المعوقات التي تواجه العمليات الصناعية على مختلف أنواعها سواء التعدينية أو التحويلية ، وتساهم هذه المشكلة في الدول المتقدمة بصورة كبيرة أكثر منها في الدول النامية وذلك نظرا لحجم وتعدد أنواع هذه الصناعات . أما في الدول النامية فان موضوع نقص الطاقة وما يترتب عليه من أثار سلبية على مجمل العمليات الصناعية وخصوصا التحويلية منها تشكل القضية الأكبر في تطور هذا النوع من الصناعة من جهة وتطور طرق وأساليب العمل والإنتاج من ناحية أخرى . وتعد الإنتاجية احد المؤشرات والمعايير التي على أساسها يمكن قياس مدى التطور الحاصل في قطاع الصناعة وتزداد أهمية اعتماد هذا المؤشر في ميدان الصناعات التحويلية(القطاع العام) وذلك لارتباطه من حيث المحتوى والأبعاد بإنتاجية العاملين على الأمدين القصير والبعيد. ومما تقدم فقد ارتأينا أن نخوض في دراستنا هذه تلك المضامين والإبعاد للوقوف على درجة الارتباط في ما بين مكونات كل علاقة رياضية ودالية يمكن إن تعكس احتمالية وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المرافقة في تكوين تلك الارتباطات في عملها .

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة في عدة اتجاهات :

1- باعتبار أن إنتاجية العمل من أهم المؤشرات التي تستخدم في قياس العديد من الأنشطة والفعاليات الاقتصادية في مختلف القطاعات ومنها القطاع الصناعي وما يتضمنه من أنواع من الصناعات ومنها الصناعة التحويلية (القطاع العام) ، هذا على مستوى الاقتصاد الكلي. أماعلى مستوى الاقتصاد الجزئي فان إنتاجية العمل تعد من أهم الأدوات التي تعتمدها الإدارة في مراقبة وتقويم أداء مفاصل العمل في مؤسساتها ومنها القطاع العام.
2- يمكن أن تهيئ قاعدة واسعة من المعلومات والبيانات لإغراض صياغة الخطط الصناعية ، وكذلك في مجال الصناعة التحويلية على المدى القصير وعلى مستوى الرؤية الإستراتيجية.

مشكلة الدراسة

ان المشاكل التي عانت منها الصناعة في العراق بشكل عام ، والصناعة التحويلية(القطاع العام) بشكل خاص عديدة وذات صلة بالسياسات المتعلقة بتنمية وتطوير مهارات العاملين ومواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية الحاصلة في العالم وأخرى ترتبط بالإجراءات التخطيطية والتشريعية والمالية السائدة مما انعكس ذلك سلبا على إنتاجية العمل في هذا النوع من الصناعة وعلى الواقع الاقتصادي عموما .

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يأتي :

1- دراسة وتحليل تطور إنتاجية العمل في منشات قطاع الصناعة التحويلية الكبيرة (القطاع العام) في العراق بغية التعرف على مواطن الضعف والقوة، والعمل على معالجة مواطن الضعف وتعزيز نقاط القوة .

2 - التعرف على واقع الصناعة التحويلية في العراق من خلال بعض المؤشرات والأهمية النسبية لها في الإنتاج والتوظيف والناتج المحلي الإجمالي .

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ، وجود علاقة معنوية تبادلية بين إنتاجية العمل ومعدل الأجر في منشات قطاع الصناعة التحويلية الكبيرة (القطاع العام) في العراق .

أسلوب الدراسة

إن الأسلوب الذي انتهجه الباحث في التحليل يعتمد الأسلوب الوصفي لتطور إنتاجية العمل وتحليل قدرات وإمكانيات الصناعات التحويلية باستخدام بعض المؤشرات الاقتصادية.

الحدود الزمنية والمكانية

منشآت قطاع الصناعة التحويلية الكبيرة (القطاع العام) في العراق للمدة 2000-2011

مصادر البحث:

1- الكتب العربية والأجنبية والدوريات والبحوث والمواقع الالكترونية.

2- البيانات والإحصاءات السنوية لوزارة التخطيط، ووزارة الصناعة والمعادن.

1. إنتاجية العمل Labor productivity

تعرف إنتاجية العمل[1] بأنها كمية الإنتاج التي تتحقق خلال مدة زمنية بواسطة وحدة معينة من العمل أو النسبة بين الإنتاج المحقق و كمية العمل التي بذلت في خلال مدة زمنية معينة.

ويمكن أيضا أن تعرف الإنتاجية بشكل آخر :

قد كان ينظر إلى الإنتاجية قديما على أنها إنتاجية العامل فقط. أي كمية الإنتاج التي يخرجها عامل معين في وحدة زمنية معينه. و قد كان ذلك نابعا من تأثير الاقتصاد الماركسي ، من أن الإنجازات البشرية كلها مبنية على المجهود العضلي. و رغم أن العمل عنصر هام من عناصر الإنتاجية ، إلا أنه العنصر الوحيد. فهناك الطاقة المحركة، و المعدات الرأسمالية، و الخامات، و الطرق والأساليب.وهذه العناصر تعزز عنصر العمل و تزيد كفاءته. لذلك فأن مفهوم الإنتاجية يمتد ليشمل هذه العناصر. و من ثم يعرفها البعض بأنها التوازن الذي يمكن تحقيقه بين عوامل الإنتاج المختلفة . ذلك التوازن يعطي أكبر إنتاج أو مخرجات بأقل ما يمكن من جهد وتكاليف. إذاً فالإنتاجية تعبر عن مدى النجاح في إنجاز مهام معينة . فهي الاختيار الأفضل و الاستخدام الأمثل للمدخلات من أجل الحصول على مخرجات معينة .

2. العوامل المؤثرة في إنتاجية العمل Factors influencing

إن المعرفة المسبقة بالعوامل المؤثرة في إنتاجية العمل،والإلمام الدقيق بتأثيراتها المختلفة إنما هو أمر لا غنى عنه إذا ما أريد الوصول إلى أي تحسين في مستوى الإنتاجية .وبجانب تعدد عوامل الإنتاجية واختلافها فان هذه العوامل تختلف أيضا في درجة تأثيرها واتجاهه على مستوى الإنتاجية إذ قد يكون التأثير قويا أو ضعيفا ، موجبا أو سالبا ، مباشرا أو غير مباشر فضلا عن إن لكل عامل من عوامل الإنتاج خصائص تميزه عن غيره . فهناك مثلا – عوامل ذات خصائص اجتماعية – اقتصادية ، وأخرى ذات خصائص اقتصادية – سياسية ، وثالثة ذات خصائص فنية تكنولوجية ، ورابعة ذات خصائص بشرية أو إدارية ... وهكذا.

فضلا على ذلك، أن بعض هذه العوامل يتطلب استثمارات مادية جديدة في حين يستدعي غيرها استغلال الطاقات المتاحة دون الحاجة إلى توظيف رأسمالي جديد. ومن الخصائص الأخرى لعوامل الإنتاجية هي إنها ذات طبيعة تبادلية أي إن تأثير كل عامل وفاعليته، إنما يعتمد على تأثير العوامل الأخرى وفاعليتها ويمكن أن تختلف درجة هذه العلاقة وفقا للظروف ومستويات الإنتاج ومجالات أو فروع تطبيقها [2].

---

(1) عادل رمضان الزيادي ، ((إنتاجية العنصر البشري)) ، جامعة عين شمس ،كلية التجارة ، الدراسات العليا ، 2005.، ص 14

(2) عدنان روؤف،((الأجور والإنتاجية))،مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل،1978.

ويمكن القول: انه لا يوجد تصنيف موحد لعوامل الإنتاجية، وإنما تباين الباحثون والمفكرون والاقتصاديون والإداريون في طريقة أو أسلوب تصنيف هذه العوامل.

ومن هذه التصنيفات ما قدمه مكتب العمل الدولي فقد قسم العوامل المؤثرة في الإنتاجية إلى ثلاث مجموعات وهي [3]:

أ. مجموعة العوامل العامة: والتي تشمل الطقس والتوزيع الجغرافي للموارد والسياسات المالية التي تتبعها الدولة والتنظيم العام لسوق العمل وتوفر مراكز البحث والتطوير وحجم السوق.

ب. مجموعة العوامل الفنية والتنظيمية : وتشمل درجة التكامل في الإنتاج ومعدل استغلال الطاقة الإنتاجية وحجم الإنتاج وتعدد أنظمة المكائن وجودة المنتجات والصيانة والخدمات الهندسية ونوعية أدوات الإنتاج .

جـ . مجموعة العوامل البشرية : وتشمل العلاقة بين الإدارة والعاملين والأجور التشجيعية ودرجة التوافق مع العمل والارتباط به وتركيبة القوى العاملة من حيث السن والجنس والمهارة ودور التنظيمات العمالية .

ويعتبر الأسلوب الذي قدمه الخبير الإداري جند سون (Judson) من الأساليب الهامة لتصنيف العوامل المحددة لمستوى تغير الإنتاجية ومعدله ،حيث قسم هذه العوامل إلى داخلية وخارجية [4] .

وتشمل العوامل الداخلية للأفراد العاملين في المنشاة وبيئة العمل وسياسات المنشاة وأنظمة الرقابة المستخدمة داخل المنشاة وعملية الإشراف ونوعية الإدارة وأنظمة الحوافز والمكافآت ونوعية المعدات والآلات والأوضاع التنظيمية السائدة داخل المنشاة.

أما العوامل الخارجية فتشمل التكنولوجيا والوضع الاقتصادي العام وبيئة الأعمال والتشريعات الحكومية واحتياجات المستهلكين والتجديد والابتكار والعلاقات الصناعية.

أما أسلوب البروفيسور كوكوليج(Kukoleca) فقد صنف العوامل التي تؤثر في إنتاجية العمل إلى مجموعتين[5]،الأولى مجموعة العوامل الموضوعية والثانية مجموعة العوامل الذاتية. مجموعة العوامل الموضوعية وتقسم هذه العوامل إلى مجموعتين :

عوامل اجتماعية، وتشمل كل التنظيمات والقيم الاجتماعية مثل المستوى الثقافي والسوق وشبكة المواصلات والعادات والتقاليد الاجتماعية والحالة الصحية... الخ.

عوامل فنية وتشمل الخاصية الفيزيائية والكيميائية للمنتجات المصنعة وخصائص المواد الأولية وظروف العمل وبيئته وحجم الإنتاج وتنظيم العمل... الخ.

مجموعة العوامل الذاتية أو التنظيمية وتشمل كل العناصر ذات العلاقة بشخص العامل وما يبذله من جهد خلال عملية الإنتاج ومن هذه العوامل الفشل في استغلال الطاقة الإنتاجية والعجز في الحد من أوقات الضياع والانتظار واعتماد نظام حوافز غير فاعل واستخدام نوعيات رديئة من المواد الأولية والنقص في تركيب المهارة لدى العاملين والفشل في تطوير شدة العمل .

أما أسلوب الخبير(Sutermeister) فقد ميز بين مجموعتين من العوامل التي تؤثر في إنتاجية العمل وهما [6] :

مجموعة العوامل الفنية : وتشمل نوعية الآلات والمعدات المستخدمة وجودة المواد الأولية وتصميم العمليات الإنتاجية وطرق العمل وأساليبه .

مجموعة العوامل الإنسانية : وقد قسمه سترمينز إلى عنصرين هما: عناصر الأداء وهما :

القدرة على أداء العمل ، و الرغبة في أداء العمل .

ولمزيد من التفاصيل ، انظر: فليح حسن خلف ، ((الإنتاج والإنتاجية في قطاع الصناعة التحويلية في العراق)) ،(العراق ، مجلة الاقتصادي) ، العدد الأول، السنة الحادية والعشرون ، 1985، ص39.

(3) ILO,Method *of Productivity, Studies and report, New series ,No,18*,1951

[4] عائشة علي عبد القادر ألطيبي، تحليل وقياس إنتاجية العامل في الصناعات التحويلية في الضفة الغربية، رسالة ماجستير ، قدمت إلى كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية الفلسطينية ، عام 2001 .، ص21.

ولمزيد من التفاصيل .انظر : ماجد حسن هنية ، ((الإنتاجية والعوامل المؤثرة على إنتاجية العاملين في القطاع الصناعي (دراسة تطبيقية على قطاع الصناعات الخشبية في قطاع غزة))،رسالة ماجستير مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا ، كلية التجارة ، قسم إدارة الإعمال ، 2005 .، ص 84.

[5] عائشة علي عبد القادر ألطيبي، المصدر السابق ،ص22.

[6] عائشة علي عبد القادر ألطيبي، مصدر سابق، ص23. لمزيد من التفاصيل . انظر : ماجد حسن هنية ، مصدر سابق . ص86.

وبالتالي يتوقف عنصر القدرة على أداء العمل على عوامل عديدة أهمها : التعليم والتدريب والخبرة العملية والاستعداد الشخصي والقدرات الذاتية .
أما عنصر الرغبة في أداء العمل فانه يتحدد وفقا لثلاثة عوامل أساسية: وهي:
الظروف المادية للعمل: الإضاءة والتهوية والحرارة وفترات الراحة والأمن والنظافة
الظروف الاجتماعية للعمل والتي تقسم إلى:
التنظيم الرسمي للعمل: مثل الهيكل التنظيمي والمناخ الإداري وطرق تعيين الأفراد وتقديم العمل ومعايير الأداء وأسس دفع الأجور والحوافز وتقييم الوظائف وتقييم الأداء والتدريب.
التنظيم غير الرسمي للعمل: مثل حجم العمال، ودرجة ترابط العاملين.
جـ - النقابات والاتحادات .
د – نوعية القيادة : مثل أسلوب القيادة والعلاقات مع الرؤساء والمهارات والمعرفة الإدارية والمعرفة التقنية.
حاجات الفرد ورغباته : وتشمل الاستقرار في العمل والانجاز وتحقيق الأهداف والرغبة في التقدم والتطور الشخصي والصداقة والانتماء إلى الجماعة وفرص اكتساب الخبرة والمهارة.

3. طرق قياس إنتاجية العمل Methods of measuring competitiveness

لكي نحصل على مؤشرات إنتاجية العمل بشكل عملي ، يستوجب تحديد المؤشرات المباشرة وغير المباشرة لكل من الإنتاج والعمل ، وبتركيب نسب مؤشرات الإنتاج ومؤشرات العمل ، يمكن الحصول على مجموعة من مؤشرات إنتاجية العمل[7].
إن مؤشرات الإنتاج خلال مدة معينة هي: -
- الإنتاج (بالكمية أو القيمة)، والمبيعات (بالكمية أو القيمة)، و القيمة المضافة (الإجمالية أو الصافية).
كما إن مؤشرات العمل خلال مدة معينة (تطابق مدة مؤشرات الإنتاج) وتتضمن:-
- عدد ساعات العمل ، عدد العمال ، أجور العمال .
وعليه فان مؤشرات قياس إنتاجية العمل تشمل :-

أ. مؤشرات القياس باستخدام ساعات العمل. Measurement indicators using working hours

إنتاجية العمل = الإنتاج (كمية أو قيمة) أو المبيعات (كمية أو قيمة) أو القيمة المضافة (الإجمالية أو الصافية) / عدد ساعات العمل.

ب. مؤشرات القياس باستخدام عدد العمال Measurement indicators using the number of workers

إنتاجية العمل = الإنتاج (كمية أو قيمة) أو المبيعات (كمية أو قيمة) أو القيمة المضافة (الإجمالية أو الصافية) / عدد العمال.

جـ . مؤشرات القياس باستخدام أجور العمال Measurement indicators using workers' wages.

إنتاجية العمل = الإنتاج (كمية أو قيمة) أو المبيعات (كمية أو قيمة) أو القيمة المضافة (الإجمالية أو الصافية) / أجور العمال.

---

(7) عبد العزيز مصطفى عبد الكريم ، طلال محمود كداوي ،((تقييم المشاريع الاقتصادية))، ط1، دار الكتب للطباعة والنشر –الموصل 1999 ،ص227

لمزيد من التفاصيل ،انظر:

1. يحى غني النجار،((تقييم المشروعات (دراسات الجدوى وتقييم كفاءة الأداء)) ، جامعة بغداد – كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، 2006 .،ص 418–421.

2. Labor productivity from the viewpoint of economic theories, OECD, 2008, P367.

3. سمير كامل الخطيب ، ((الإنتاجية في القطاع الصناعي المختلط))، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية ، غير منشورة ، 1987 ، ص41 .

4. Rebecca FREEMAN,OECD Statistics Directorate ,Division of Strucctural Econnomic Statistics ,LABOUR PRODUCTIVITY INDICATORS,COMPARISON of TWO OECD, DATABASES,PRODUCTIVITy DIFFERENTIALS& THE BALASSA-SAMUELSON EFFEct,July ,2008.

4. مشاكل قياس العمل وصعوباته :

أ- المشكلة الأولى: تمثل في صعوبة اختيار فئة أو مجموعات القوة العاملة التي يجب أخذها عند احتساب الإنتاجية من حيث هناك عمال يساهمون في العملية الإنتاجية بصورة مباشرة وهناك عمال الصيانة والخدمات وهناك الموظفون والفنيون .

ب- المشكلة الثانية : هي اختيار وحدة قياس زمن العمل مثلا مقياس (عامل / ساعة) الذي يعبر عن ساعات العمل الفعلية الحقيقية وكذلك (عامل / يوم) الذي يعبر عن حضور العامل لموقع العمل ومباشرته بالعمل .

والملاحظ أن أكثر المقاييس شيوعا هو مقياس (عامل / ساعة) نظرا لما ينطوي عليه من دقة.ولكن الباحث سيعتمد في دراسته (عامل /يوما) لعدم تيسر بيانات (عامل /ساعة).

جـ- المشكلة الثالثة: عدم التجانس بين الأصناف المختلفة التي تكون القوة العاملة لان العاملين يختلفون في نوعية أداء العمل والتباين في المهارات، وسنين العمر والجنس ومستوى التعليم..الخ لذلك فان من الصعوبة جمع ساعات العمل التي يبذلها هؤلاء العمال .

ومن كل ما تقدم فان مؤشر إنتاجية العمل يعتبر من المؤشرات الأكثر استعمالا نظرا لما يعطيه من نتائج تعبر عن درجة الاقتصاد في العمل باعتبار إن العمل من العناصر الأساسية في العملية الإنتاجية أيضاً فضلاً عن سهولة حسابه[8] .

5. مؤشرات تطور منشآت قطاع الصناعة التحويلية الكبيرة (إلقطاع العام)في العراق للمدة (2000-2011)

يمكن التعرف على تطور قطاع الصناعة التحويلية (القطاع العام)في العراق من خلال المؤشرات التالية :-

أ. تطور النمو في القيمة المضافة الإجمالية(Value Added) في منشات قطاع الصناعة التحويلية الكبيرة (القطاع العام) في العراق للمدة (2000-2011)

تم احتساب القيمة المضافة الإجمالية من خلال استبعاد قيمة مستلزمات الإنتاج من قيمة الإنتاج ، وان ارتفاع القيمة المضافة يؤشر لنا التطور الايجابي ولكن من يلاحظ البيانات من الجدول (1 ، العمود 10،9) ، إن القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في عام 2000 بلغت (1478396) إلف دينار وهي قيمة سالبة ، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع قيمة مستلزمات الإنتاج من جهة وانخفاض قيمة الإنتاج من جهة أخرى، ثم ارتفعت في عام 2001 إلى (576582) إلف دينار ثم انخفضت في عام 2002 إلى (406820) إلف دينار وبمعدل نمو نسبي سالب (29.4%) ، ثم انخفضت إلى أدنى قيمة لها في عام 2005 إلى (136082) إلف دينار وكانت أدنى قيمة لها خلال مدة الدراسة ثم عاودت الارتفاع لتصل في عام 2009 ماقيمته (434998) إلف دينار ويعود السبب لارتفاعها في نهاية مدة الدراسة بسبب عودة قسم من المشاريع إلى البدء بمزاولة العمليات الإنتاجية المتواضعة.

ب. تطور عدد المنشآت وعدد العاملين في منشات قطاع الصناعة التحويلية الكبيرة (القطاع العام) في العراق للمدة (2000-2011)

من الخطأ الاعتقاد بان التطور الايجابي دائما في عدد المنشات الصناعية هي ظاهرة ايجابية بشكل مطلق إذا لم يرتبط ذلك التطور بتغير فعلي فيما تنتجه من سلع وخدمات تتميز بالكمية والنوعية تستطيع الاستحواذ والسيطرة على رغبات المستهلكين وعموم المجتمع، وترفع من مستوى رفاهيتهم وفي الوقت نفسه تحقق الأهداف الاقتصادية للمنتجين ، وللتعرف على مدى تطور المنشآت ، يمكن أن يلاحظ من الجدول (1 ، العمود 2،1) بلغ عدد المنشات (القطاع العام) في عام 2000 (101) منشاة وارتفع هذا العدد في عام 2001 إلى (106) منشاة وبارتفاع مطلق مقداره (5) منشات وبنسبة معدل نمو سنوي*[9] (4.95%) ، انخفض في عام 2002 إلى أدنى عدد خلال مدة الدراسة إلى (56) منشاة واخذ يتزايد بصورة تدريجية إلى إن وصل في 2009 و2010 إلى أعلى عدد له (83) منشاة لكلا منهما ، ، ويرجع السبب في هذا التباين والتغير إلى الظروف التي مرت بالعراق وما أعقبها من أثار خلال مدة الدراسة من عدوان عسكري ومن أعمال نهب وحرق وتدمير للمنشآت. ومن الجدول (1 ، العمود 4،3) ، يلاحظ إن عدد

---

[8] أيوب يونس علي،((تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي في المنشاة العامة للغزل والنسيج العراقية (1969–1979)))رسالة ماجستير– كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية ، 1985 ، ص 66 .

* قام الباحث باستخراج معدل النمو السنوي باعتماد القانون التالي :(قيمة السنة الحالية – قيمة السنة السابقة / قيمة السنة السابقة)*100 أو (قيمة السنة الحالية / قيمة السنة السابقة -1) *100 واعتماداً على المصدر أدناه .

[9] محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي (الماضي والحاضر وخيارات المستقبل) ، ط 4 ، دار الملاك للفنون والآداب والنشر ، 2010 ، ص451 .

العاملين (القطاع العام) قد بلغ في عام 2000 (94093) عامل وارتفع في عام 2001 إلى (106955) عامل وبارتفاع مطلق مقداره (12862) عامل وبنسبة نمو سنوي موجب بلغ (13.7%) ثم انخفض في عام 2002 إلى أدنى عدد له (62885) عامل وبنسبة نمو سنوي سالب بلغ (41.2%) ثم بدا العدد بالارتفاع خلال بقية سنوات الدراسة إلى أن بلغ أعلى عدد له في عام 2009 إذ بلغ (169688) عامل ، وتجدر الإشارة إلى إن الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدل نمو عدد العاملين خلال سنوات الدراسة تعود إلى تحويل قسم من العاملين في الوزارات المنحلة بعد 9\4\ 2003 وإلحاقهم إلى وزارة الصناعة وفي الوقت نفسه تناقص عدد المنشات ، ومحدودية الخطوط الإنتاجية مما أدى إلى بروز ظاهرة البطالة المقنعة والتي أثرت سلبياً على القيمة المضافة .

وسبب التغير والتباين فيعود إلى الوضع الأمني الذي مر به العراق خلال مدة الدراسة وبالأخص قبل عام 2003 وبعده ،وحالات التهجير والقتل مما أدى إلى هجرة عدد كبير من العاملين ذا المهارات الفنية والكفاءات إلى خارج العراق ، والذي سيكون له اثر سلبي على تراكم الخبرات ومن ثم على جودة الإنتاج وكميته .

جدول (1)

قيمة الإنتاج والقيمة المضافة الإجماليتان في قطاع الصناعة التحويلية ومكوناتهما (القطاع العام) في العراق للمدة (2000-2010). بالأسعار الثابتة لعام 1988 (إلف دينار)

السنة	عدد المنشآت	معدل النمو السنوي لعدد المنشآت %	عدد العاملين	معدل النمو السنوي لعدد العاملين %	قيمة الإنتاج بالأسعار الثابتة	معدل النمو لقيمة الإنتاج بالأسعار الثابتة %	قيمةستلزمات الإنتاج بالأسعار الثابتة	معدل النمو لقيمة مستلزمات الإنتاج الأسعار الثابتة%	القيمة المضافة بالأسعار الثابتة	معدل النمو للقيمة المضافة بالأسعار الثابتة %
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)
2000	101	-	94093	-	577417	-	2055813	-	**(1478396)	-
2001	106	4.95	106955	13.7	778004	34.7	201422	** (90.2)	576582	(139.0)
2002	56	**(47.2)	62885	(41.2)	540787	(30.5)	133962	(33.5)	406820	(29.4)
2003	57	1.8	87535	39.2	255675	(52.7)	101473	(24.3)	154202	(62.1)
2004	70	22.8	108756	24.2	324807	27.0	184243	81.6	140564	(8.8)
2005	66	(5.7)	116471	7.1	350479	7.9	214397	16.4	136082	(3.2)
2006	65	(1.5)	143913	23.6	489219	39.6	198085	(7.6)	291134	113.9
2007	68	4.6	147895	2.8	490285	0.2	213179	7.6	277106	(4.8)
2008	81	19.1	164477	11.2	673022	37.3	282937	32.7	390085	40.8
2009	83	2.5	169688	3.2	748877	11.3	313879	10.9	434998	11.5
2010	83	%0	165276	(2.6)	686914	(8.3)	320184	2.0	366730	(15.7)

المصدر: الملحق من عمل الباحث اعتمادا على بيانات المجموعة الإحصائية - وزارة التخطيط–(2000-2010). لسنوات مختلفة (2000-2010)– الجهاز المركزي للإحصاء، ومديرية الإحصاء الصناعي، تقريري نتائج الإحصاء الصناعي للمنشات الكبيرة لعام 2006 م، 2009 م. القيم بين الأقواس تعني قيم سالبة**

6. الأهمية النسبية للقيمة المضافة الإجمالية في منشآت قطاع الصناعة التحويلية الكبيرة (القطاع العام) في العراق للمدة (2000-2011)

من الجدول(2،العمود 3) يلاحظ أن الأهمية النسبية للقيمة المضافة الإجمالية في منشآت الصناعة الكبيرة (القطاع العام) كانت في عام 2000 مساهمة سالبة بسبب ارتفاع قيمة مستلزمات الإنتاج ارتفعت هذه المساهمة إلى (48.2%) في عام 2001، وكان أدنى إسهام خلال مدة الدراسة بأكملها عدا عام 2000، هو في عام 2007 إذ بلغ (1.58%) وأعلى إسهام لها في عام 2009 إذ بلغ (68.8%) ، وقد توزعت الأهمية النسبية لبقية سنوات الدراسة ما بين أعلى وأدنى نسبة وكما اشرنا إلى ذلك سابقا ، يتضح مما تقدم إن الأهمية النسبية للقيمة المضافة الإجمالية في هذا القطاع منخفضة جدا ويرجع السبب لهذا الانخفاض ، إلى انخفاض قيمة الإنتاج من ناحية وارتفاع قيمة مستلزمات الإنتاج من ناحية أخرى ، كما يرى الباحث إن الصناعات التحويلية في العراق لا تتمتع بأبسط مقومات التنافسية لضعف الأهمية النسبية لإحدى مؤشرات قدرتها التنافسية (الأهمية النسبية للقيمة المضافة الإجمالية من الناتج المحلي الإجمالي منخفضة جدا) أما الأهمية النسبية للصادرات وهو المؤشر الثاني للتنافسية وفق المعايير الدولية (لا تتوافر بيانات عن صادرات منتجات الصناعات التحويلية في العراق، وبالتالي لا يمكن قياسها) مما يعني وكنتيجة منطقية عن عدم اعتماد الصناعات التحويلية في العراق على نظام إدارة الجودة وأنظمة قياس الايزو ، وافتقارها لأبسط مقومات التقدم التكنولوجي ، مما يعني إنها تعاني من مشاكل ومعوقات عديدة ، تحتاج إلى تكاتف جميع جهود الباحثين والدارسين وأصحاب القرار وعلى المستويات كافة ، للخروج من حالة الاختلال التي تعانيه والذي

سينعكس على اختلال كل القطاعات الاقتصادية ومن ثم على التنمية الاقتصادية وبالتالي على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

7. الأهمية النسبية لعدد العاملين في منشآت قطاع الصناعة التحويلية الكبيرة (القطاع العام) في العراق للمدة (2000-2011)

من الجدول (2،العمود6) يلاحظ إن الأهمية النسبية لعدد العاملين في منشات الصناعة الكبيرة (القطاع العام) بلغ في عام 2000 (33.2%) ارتفعت هذه النسبة إلى (38.5%) في عام 2001، ثم أخذت هذه النسبة بالارتفاع حتى وصلت إلى أعلى نسبة لها في عام 2009 إذ بلغت (77.4%)، وقد توزعت الأهمية النسبية لعدد العاملين لهذا القطاع لبقية سنوات الدراسة ما بين أعلى وأدنى نسبة لها كما في أعلاه، مما تقدم يتضح إن إسهام القطاع العام بعدد العاملين من مجموع العاملين في قطاع الصناعة التحويلية مرتفع نوعا ما.

جدول(2)

الأهمية النسبية للقيمة المضافة الإجمالية وعدد العاملين في (القطاع العام) إلى القيمة المضافة وعدد العاملين في الصناعة التحويلية للمدة (2000-2010)

السنة	القيمة المضافة الإجمالية في القطاع العام بالأسعار الثابتة	القيمة المضافة الإجمالية في الصناعات التحويلية بالأسعار الثابتة	الأهمية النسبية للقيمة المضافة الإجمالية في (القطاع العام) إلى القيمة المضافة في الصناعة التحويلية %	عدد العاملين	مجموع عدد العاملين في الصناعات التحويلية	الأهمية النسبية لعدد العاملين في القطاع العام إلى مجموع عدد العاملين في الصناعة التحويلية%
	(1)	(2)	2/1=(3)	(4)	(5)	5/4=(6)
2000	*(1478396)	(3578899.2)	سالبة	94093	283282	33.2
2001	576582	1195899.04	48.2	106955	277741	38.5
2002	406820			62885		
2003	154202	578693.62	26.6	87535	158891	55.0
2004	140564	335605.57	41.8	108756	205972	52.8
2005	136082	313671.12	43.3	116471	177655	65.5
2006	291134	543960.63	53.5	143913	212210	67.8
2007	277106	476669.67	58.1	147895	223700	66.1
2008	390085			164477		
2009	434998	632122.899	68.8	169688	219074	77.4
2010	366730	682797.24	53.7	165276	223195	74.0

المصدر: الجدول من عمل الباحث واعتمادا على بيانات المجموعة الإحصائية السنوية – وزارة التخطيط، لسنوات مختلفة (2000-2010)، تقارير نتائج الإحصاء الصناعي للمنشات الكبيرة لسنة 2006 و 2009.* النسب بين الأقواس سالبة

11. تطور إنتاجية العمل في منشآت قطاع الصناعة التحويلية الكبيرة (القطاع العام) للمدة (2000-2011)

أولا- احتساب إنتاجية العمل باستخدام القوانين الآتية :-

(1) إنتاجية العمل = قيمة الإنتاج بالأسعار الثابتة / عدد العاملين أو ساعات العمل حيث نحصل على إنتاجية العمل بالأسعار الثابتة وبذلك نتحاشى تأثير تغيير الأسعار على حساب التطور الحقيقي للإنتاجية. إن ما نحصل عليه من رقم للإنتاجية لا يؤشر لنا إلا رضا أو إحباط خبير التقييم ولا يؤشر لنا درجة الرضى أو درجة الإحباط ، إذ إن بهذا الرقم لم نتعرف على مدى تطور الإنتاجية سواء سلبا أو إيجابا ، وتعكس هذه النسبة ما ينتجه العامل الواحد بالدينار أو عدد وحدات الإنتاج خلال مدة زمنية محددة .

(2) طريقة القيمة المضافة (إنتاجية العمل) = القيمة المضافةالإجمالية / عدد العاملين.

ثانيا- يلاحظ من تحليل بيانات الجدول (3، العمود 2،1) .

(1) بلغت إنتاجية العمل (6.137) إلف دينار عام 2000 ارتفعت في عام 2001 إلى (7.274) إلف دينار لكل عامل وكانت أدنى قيمة لإنتاجية العمل خلال مدة الدراسة في عام 2003 إذ بلغت (2.921) إلف دينار لكل عامل ،ويرجع السبب لهذا الانخفاض إلى انخفاض قيمة الإنتاج من ناحية وارتفاع عدد العاملين من ناحية أخرى، وكانت اعلى قيمة للإنتاجية خلال مدة الدراسة في عام 2002 حيث بلغت (8.6) إلف دينار لكل عامل ويرجع السبب لهذا الارتفاع ، إلى انخفاض عدد العاملين، إما بقية قيم إنتاجية العمل فقد

تذبذبت وتغيرت وتباينت بين أدنى قيمة وأعلى قيمة كما اشرنا إلى ذلك سابقا . حيث يلاحظ تذبذب قيم إنتاجية عنصر العمل وعدم تحققها بشكل مستقر وثابت في القطاع العام.ويرجع السبب إلى عدم استقرار عدد العاملين وعدم استقرار قيمة الإنتاج .

(2) تذبذب نسب معدلات النمو السنوي لإنتاجية عنصر العمل وعدم تحققها بمعدلات ثابتة ومستقرة فقد كانت في عام 2001 تساوي (18.5%) ثم انخفضت هذه النسبة في عام 2003 إلى (66%) وهي نسبة سالبة ثم ارتفعت إلى أعلى نسبة لها في عام 2008 إذ بلغت (23.4%) ، أما بقية النسب لسنوات الدراسة فقد تغيرت وتباينت بين أعلى وأدنى نسبة وكما ذكرنا سابقا، ويرجع السبب للتباين والتغير إلى تغير قيمة الإنتاج من سنة لأخرى ارتفاعا وانخفاضا وكذلك عدد العاملين. وان سالبية معدلات النمو السنوي ولمعظم سنوات الدراسة يعكس الانخفاض في إنتاجية.

ثالثا- يلاحظ من تحليل بيانات الجدول (3، العمود 3،4) الآتي :

(1) بلغت إنتاجية العمل (القيمة المضافة الإجمالية / عدد العاملين) في عام 2000 (15.712) إلف دينار للعامل الواحد قيمة سالبة وهي أدنى قيمة للإنتاجية خلال سنوات الدراسة ثم ارتفعت في عام 2001 إلى أعلى قيمة لها إذ بلغت (5.391) إلف دينار للعامل الواحد وقد تغيرت وتباينت قيمة الإنتاجية ما بين أعلى وأدنى قيمة لها وكما اشرنا إلى ذلك في أعلاه ،ويرجع السبب إلى هذا التغير إلى تغير قيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج من ناحية وتغير عدد العاملين من ناحية أخرى.

(2) تغير وتذبذب وتباين نسب معدلات النمو السنوي لإنتاجية عنصر العمل من القيمة المضافة الإجمالية، وعدم تحققها بمعدلات ثابتة ومستقرة فقد بلغت أدنى نسبة لها خلال سنوات الدراسة في عام 2001 إذ كانت (134.3%) وهي نسبة سالبة ، أما أعلى نسبة فكانت في عام 2003 إذ بلغت (172.3%) وقد تباينت وتغيرت معدلات النمو السنوية بين أعلى نسبة في عام 2003 وأدنى نسبة لها في عام 2001. وان سالبية معدلات النمو السنوي لإنتاجية العمل ولمعظم سنوات الدراسة يعكس انخفاضها.

وتعكس النسب المتدنية لإنتاجية العمل (القيمة المضافة الإجمالية لكل عامل) ، ارتفاع الفاقد في المواد والخدمات، وارتفاع تكلفة المواد والخدمات المستخدمة في الإنتاج بسبب ارتفاع أسعارها في الخارج، ورداءة جدولة العمليات الإنتاجية ، وقلة مهارة العاملين، وعدم كفاءة طرق الإنتاج، وإعادة العمل على المنتج بسبب العيوب، والافتقار إلى برامج تدريب وتأهيل العاملين، وانخفاض معنويات العاملين، وانخفاض القيمة المضافة و ارتفاع عدد العاملين.

جدول (3)

تطور إنتاجية العمل الإجمالية في الصناعات التحويلية (القطاع العام) في العراق بالأسعار الثابتة لعام1988، إلف دينار. للمدة (2000-2010)

السنة	منشات القطاع العام الكبير			
السنة	إنتاجية العمل (قيمة الإنتاج / عدد العاملين) ألف دينار لكل عامل	معدل النمو السنوي لإنتاجية العمل (القيمة للسنة الحالية /القيمة السنة السابقة -1)*100 %	إنتاجية العمل (القيمة المضافة الإجمالية / عدد العاملين) إلف دينارا لكل عامل	معدل النمو السنوي لإنتاجية العمل (القيمة للسنة الحالية /القيمة السنة السابقة -1)*100 %
	(1)	(2)	(3)	(4)
2000	6.137	-	* (15.712)	-
2001	7.274	18.5	15.39	(134.3)
2002	8.600	18.2	70.64	(87.9)
2003	2.921	(66.0)	21.76	172.3
2004	2.987	2.3	1.292	(26.6)
2005	3.009	0.7	1.168	(9.6)
2006	3.399	0.13	32.02	73.1
2007	3.315	(2.5)	41.87	(7.4)
2008	4.092	23.4	22.37	26.6
2009	4.413	7.8	42.56	8.1
2010	4.156	(5.8)	2.219	(91.3)

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتمادا على بيانات وزارة التخطيط (جمهورية العراق) لسنوات مختلفة (2000-2010)

* النسب مابين الاقواس تعني نسب سالبة.

12. العلاقة بين إنتاجية العمل و بعض المؤشرات(قيمة الإنتاج، قيمة مستلزمات الإنتاج، القيمة المضافة، عدد العاملين)

من الجدول (4)، يلاحظ أن إنتاجية العمل بلغت في العام 2000 (15.712) وهي قيمة سالبة ونسبة التغير بلغت (291%) وهي نسبة سالبة عن عام 2001 والتي افترضناها أساس للقياس (100%) وكان السبب في سالبيه إنتاجية العمل لعام 2000 هو لارتفاع قيمة مستلزمات الإنتاج بنسبة اكبر من زيادة قيمة الإنتاج ، وارتفعت إلى أعلى قيمة موجبة لها خلال مدة الدراسة في العام 2001،إذ بلغت (5.391) وبنسبة تغير (100%)، ثم انخفضت إلى أدنى قيمة موجبة لها في العام 2010، إذ بلغت (0.222) وبنسبة تغير(4%) عن عام 2001، ويلاحظ إن إنتاجية العمل منخفضة عن سنة الأساس بسبب الارتفاع في عدد العاملين بنسبة تغير (155%) عن عام 2001 من جانب وارتفاع في قيمة مستلزمات الإنتاج بنسبة تغير(159%) من جانب أخر.فضلا عن انخفاض قيمة الإنتاج بنسبة تغير (88%) ، كذلك انخفاض في القيمة المضافة الإجمالية بنسبة تغير (64%) ، مما تقدم يتضح إن علاقة إنتاجية العمل بالقيمة المضافة هي علاقة موجبة مع قيمة الإنتاج والقيمة المضافة وبعلاقة سلبية مع عدد العاملين وقيمة مستلزمات الإنتاج (إنتاجية العمل = قيمة الإنتاج – قيمة مستلزمات الإنتاج / عدد العاملين = القيمة المضافة الإجمالية / عدد العاملين).

13. العلاقة بين إنتاجية العمل مع المؤشرات الأخرى(متوسط نصيب العامل من المستلزمات ودرجة التصنيع)

من الجدول (4 ،العمود1،2،3،4) بلغ متوسط نصيب العامل من المستلزمات في عام 2000 (21.849) إلف دينار انخفض في عام 2001 إلى (1.883) إلف دينار وبمعدل نمو سنوي سالب (91.4%) ثم ارتفعت في عام 2002 إلى (2.13) إلف دينار وبمعدل نمو سنوي موجب (13.1%) وقد انخفض في عام 2003 إلى أدنى قيمة (1.159) إلف دينار وبمعدل نمو سنوي سالب (45.6%) وقد تراوحت متوسطات نصيب العامل من المستلزمات بين أدنى وأعلى قيمة لبقية سنوات الدراسة ، إما درجة التصنيع (قيمة المستلزمات / قيمة الإنتاج) فقد بلغت في عام 2000 (356%) انخفضت في عام 2001 إلى (25.6%) وبنسبة نقصان سالبة بلغ (330.1%) عن عام 2000 ، ثم انخفضت درجة التصنيع في عام 2002 إلى أدنى نسبة لها خلال مدة الدراسة إلى (24.8%) وبنسبة انخفاض سالبة عن 2001 مقداره (1.1%) ثم عاودت الارتفاع مرة أخرى لتبلغ أعلى نسبة لها في عام 2005 حيث بلغ (61.2%) وقد تراوحت النسبة المئوية لدرجة التصنيع بين أدنى نسبة لها في عام 2002 وأعلى نسبة لها في عام 2005 (لبقية مدة الدراسة عدا عام 2000) .

جدول (4)

تطور المؤشرات التحليلية الأخرى في منشآت الصناعة التحويلية الكبيرة (القطاع العام) بالأسعار الثابتة لعام 1988، إلف دينار للمدة (2000-2010)

السنة	القطاع العام			
	متوسط نصيب العامل من المستلزمات (قيمة المستلزمات / عدد العاملين) إلف دينار	معدل النمو السنوي لمتوسط نصيب العامل من المستلزمات %	درجة التصنيع (قيمة المستلزمات / قيمة الإنتاج)%	الزيادة والنقصان لدرجة التصنيع %
	(1)	(2)	(3)	(4)
2000	21.849	-	356.0	-
2001	1.883	*(91.4)	25.9	(330.1)
2002	2.130	13.1	24.8	(1.1)
2003	1.159	(45.6)	39.7	14.9
2004	1.694	46.2	56.7	17
2005	1.841	8.7	61.2	4.5
2006	1.376	(25.3)	40.5	(20.7)
2007	1.441	4.7	43.5	3
2008	1.720	19.4	42.0	(1.5)
2009	1.850	7.6	41.9	(0.1)
2010	1.937	4.7	46.6	4.7

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتمادا على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي (جمهورية العراق) لسنوات مختلفة (2000-2010،

* النسب ما بين الأقواس تعني نسب سالبة.

14. تحليل العلاقة بين إنتاجية العمل ومتوسط اجر العامل ونسبة الإنفاق على الأجور من قيمة الإنتاج في منشات قطاع الصناعة التحويلية الكبيرة (القطاع العام) في العراق للمدة (2000-2011)

هنالك أساس مشترك بين النظام الرأسمالي والأنظمة الاقتصادية الأخرى في تحديد الأجر وهو ربط الأجر بالإنتاجية ، ففي النظام الرأسمالي يكون الارتفاع في الإنتاجية لصالح أصحاب المشاريع ، وفي الأنظمة الأخرى ومنها النظام الاشتراكي على سبيل المثال تكون الزيادة في الإنتاجية لصالح العاملين ككل حتى وان لم تنعكس هذه الزيادة بشكل أجور أعلى ، لان هذه الزيادة تحقق فائضا اقتصاديا يستخدم في التوسع بالخدمات والمشاريع الإنتاجية الأخرى . وفي العراق يتم تحديد الأجور على ضوء الحالة الاقتصادية ومستوى المعيشة العامة وتطور الإنتاج ، ومن هنا لاتوجد إشارة واضحة باعتماد إنتاجية العمل كأساس مهم في تحديد أجره . ويعتبر الأجر من العوامل الأساسية المؤثرة في إنتاجية العمل فيما إذا تم ربط هذا الأجر بإنتاجية العمل ، في حين يقل هذا التأثير إذا لم يرتبط الأجر بالإنتاجية إضافة إلى الحوافز والمكافآت سواءا كانت مادية أم معنوية . وبجدر بنا الإشارة إلى تحليل تطور معدل الأجر خلال مدة الدراسة ومقارنته مع تطور إنتاجية العمل في الصناعات التحويلية للتأكد من قوة هذه العلاقة أو ضعفها. فمن خلال الجدول (5) يلاحظ إن إنتاجية العمل قد بلغت في عام 2000 (15.712) إلف دينار للعامل الواحد وهي قيمة سالبة وبنسبة تغيير سالبة مقداره (291%) واتسمت بالتذبذب والتغير بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى، فقد ارتفعت إلى أعلى قيمة لها أثناء مدة الدراسة في عام 2001 إذ بلغت (5.391) إلف دينار للعامل الواحد وكانت أدنى قيمة لها أثناء مدة الدراسة في عام 2002 إذ بلغت (0.647) إلف دينار وبنسبة تغير موجب عن عام 2001 (12%)، أما معدل الأجر فقد بلغ في عام 2000 (224.664) إلف دينار وبنسبة تغير موجب عن عام 2001 (772%)، وكان أدنى معدل الأجر أثناء مدة الدراسة في الأعوام 2004 و 2009 و2010 إذ بلغ على التوالي (0.041) إلف دينار و (0.042) إلف دينار و (0.041) إلف دينار وبنسبة تغير (0%). يلاحظ إن معدل الأجر اتسم هو الأخر بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض ويلاحظ إن الزيادة في معدل الأجر لم تكن تتماشى بشكل عام مع الزيادات الحاصلة في الإنتاجية وخصوصا في السنوات 2000 و 2001 و 2002 و 2008 ، اذ بدأت معدلات الأجر بالانخفاض في الأعوام 2009 و 2010 وربما يكون ذلك بسبب عدم الاهتمام في الصناعات التحويلية بشكل عام والتي حالت دون منح زيادات في الرواتب والأجور لرفع المستوى ألمعاشي للعاملين . إن هذا يؤكد ضعف العلاقة بين التطور في الأجور والتطور في إنتاجية العمل ، فضلاً عن ذلك يلاحظ إن تكلفة عنصر العمل معبرا عنها بنسبة الأجور إلى قيمة الإنتاج لم تأخذ هي الأخرى اتجاها مستقرا ومنتظما وإنما كانت بشكل متذبذب بين الارتفاع العالي تارة وبين الانخفاض تارة أخرى ، فقد بلغت نسبة تكلفة عنصر العمل في عام 2000 (366.1%) قد ارتفعت إلى (400%) في عام 2001 وقد ارتفعت إلى أعلى نسبة لها (364%) خلال مدة الدراسة في عام 2004، إذ بلغت (1359%). وكانت أدنى نسبة خلال مدة الدراسة في عام 2002 إذ بلغت (364%) . إن الزيادات الحاصلة في تكلفة عنصر العمل لم تكن تتماشى هي الأخرى مع الزيادات الحاصلة في إنتاجية العمل خلال مدة الدراسة . مما تقدم ، نلاحظ إن تطور الإنتاجية لم يكن متناسقا مع تطور الأجور ، وهذا يشير بوضوح إلى ضعف العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل وعدم الربط بينهما ، وان الزيادات في معدل الأجر إنما هي زيادة لتعادل الارتفاع في مستوى الأسعار العام وتغطي تكاليف المعيشة للعاملين الناجم عن ارتفاعها .وربما الزيادات في معدل الأجر إنما تحصل لتعوض عن الارتفاع في الأسعار.

جدول (5)
إنتاجية العمل ومعدل الاجرفي قطاع الصناعة التحويلية(القطاع العام) ، بالأسعار الثابتة لعام 1988 ، للمدة(2000-2010)

السنة	قيمة الأجور في القطاع العام	معدل النمو السنوي لتطور الأجور	قيمة الإنتاج في القطاع العام	إنتاجية العمل (إلف دينار)لكل عامل	نسبة التغير%	معدل الأجر (إلف دينار)	نسبة التغير%	تكلفة عنصر العمل(الأجور/الإ نتاج)*100	إنتاجية الدينار (قيمة الإنتاج /قيمة الأجور	معدل النمو السنوي لإنتاجية الدينار
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)=1/3*100	9	10
2000	2113935	-	577417	(15.712)*	(291)	224.664	772	366.1	0.273	-
2001	3111588	47.1	778004	5.391	100	29.092	100	400	0.250	(8.4)
2002	1968075	(36.7)*	540787	0.647	12	31.296	108	364	0.275	10
2003	2259163	14.7	255675	1.762	33	25.809	89	883.6	0.113	(58.9)
2004	4414821	95.4	324807	1.292	24	10.04	0	1359.2	0.074	(34.5)
2005	3893099	(11.8)	350479	1.168	22	33.425	115	1110.8	0.090	21.6
2006	3452153	(11.3)	489219	2.023	38	23.988	82	705.6	0.142	57.8
2007	2625825	(23.9)	490285	1.874	35	17.755	61	535.6	0.187	31.7
2008	5000294	90.4	673022	2.372	44	304.012	1045	743.0	0.135	(27.8)
2009	7200864	44.0	748877	2.564	48	0.0424	0	961.6	0.104	(22.9)
2010	6717955	(6.7)	686914	2.219	41	0.041	0	978.0	0.102	(1.9)

المصدر: الملحق من احتساب الباحث اعتمادا على بيانات وزارة التخطيط (جمهورية العراق) مديرية الإحصاء الصناعي – لسنوات مختلفة (2000-2010) ، * تدلل الأقواس على القيمة السالبة.

15. العلاقة بين قيمة الأجور وإنتاجية العمل والأسعار في منشات قطاع الصناعة التحويلية الكبيرة (القطاع العام) في العراق للمدة (2000-2011)

إن دفع الأجور للعاملين يعني خلق دخول والتي بدورها ستؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات ، كما إن زيادة الطلب يعني توسيع الأسواق أو خلق أسواق جديدة وهذا بدوره يعني زيادة فرص الإنتاج ، كما إن زيادة فرص الإنتاج تعني زيادة إمكانية استخدام أيدي عاملة أكثر وبهذا يتوسع الاقتصاد ويتوسع النمو الاقتصادي كما إن أفضل نظام للأجور هو عندما ترتبط زيادة الأجور بزيادة الإنتاج على إن تكون نسبة النمو في الإنتاج اكبر من نسبة النمو في الأجور ، ومن دراسة واقع تطور قيمة الأجور يلاحظ إن نسبة النمو في الأجور هي أعلى من نسبة النمو في الإنتاج مما يؤدي ذلك إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي على القدرة التنافسية للسلع ومنتجات الصناعة التحويلية . ومن الجدول (5،العمود2،1) ، يلاحظ إن قيمة الأجور بالأسعار الثابتة1988 في المنشات الصناعية التحويلية الكبيرة(القطاع العام) ، في عام 2000 بلغت ما مقداره (2113935) إلف دينار ، ارتفعت في عام 2001 إلى (3111588) إلف دينار ، وبارتفاع مطلق مقداره (997635) إلف دينار ، وبمعدل نمو سنوي موجب (47.1%) ،وقد انخفضت إلى أدنى قيمة لها خلال سنوات الدراسة في عام(2003) ، إذ بلغت ما مقداره(1968075)إلف دينار ونسبة نمو سنوي موجب بلغ (14.7%)، وقد تغيرت قيمة الأجور بين أدنى قيمة في عام 2003وبين أعلى قيمة لها في عام 2009 إذ بلغت (7200864) إلف دينار وبمعدل نمو سنوي موجب (44 %) .

16. العلاقة بين إنتاجية الدينار وإنتاجية العمل في منشات قطاع الصناعة التحويلية الكبيرة (القطاع العام) في العراق للمدة (2000-2011)

من الجدول (5، العمود 10،9) يلاحظ إن إنتاجية الدينار من الأجور قد بلغت في عام 2000 (0.273) إلف دينار للدينار الواحد انخفضت في عام 2001 إلى (0.250) إلف دينار وبمعدل نمو سنوي سالب (8.4%) ثم ارتفعت ثانية في عام 2002 وقد بلغت أعلى قيمة لها أثناء مدة الدراسة (0.275) إلف دينار للدينار الواحد وبمعدل نمو سنوي موجب (10%) ثم بعد ذلك أخذت بالانخفاض وقد بلغت أدنى قيمة لها أثناء مدة الدراسة في عام 2004 (0.074) إلف دينار وبمعدل نمو سنوي سالب (34.5%) وقد توزعت قيمة إنتاجية الدينار لبقية سنوات الدراسة مابين أعلى وأدنى قيمة، من الملاحظ إن إنتاجية الدينار متدنية بسبب انخفاض قيمة الإنتاج من ناحية وارتفاع قيمة الأجور من ناحية أخرى.

الاستنتاجات

1. ضعف القدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية من خلال ضعف معظم مؤشراتها ومنها ضآلة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال مدة الدراسة(2000-2011) ،إذ كانت في حدود (0.7% ، 2.5%) وهي نسب موجبة، عدا سنة 2000 فكانت المساهمة سالبة بسبب ارتفاع قيمة مستلزمات الإنتاج اكبر من قيمة الإنتاج، على العموم فهي نسب متدنية، وهذا يبين مدى الضعف الذي يعاني منه قطاع الصناعة.
2. إن تطور الإنتاجية لم يكن متناسقا مع تطور الأجور في منشآت قطاع الصناعة التحويلية الكبيرة (القطاع العام)، وهذا يشير بوضوح إلى ضعف العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل وعدم الربط بينهما ، وان الزيادات في معدل الأجر إنما هي زيادة لتكافأ الارتفاع في مستوى الأسعار العام وتغطي تكاليف المعيشة للعاملين الناجم عن ارتفاعها .وربما الزيادات في معدل الأجر ربما لا تعوض عن الارتفاع في الأسعار .

التوصيات

1. لتحقيق التنافسية للسلع ومنتجات الصناعة التحويلية لمجابهة سياسة الإغراق للسوق المحلية بالمنتجات الرخيصة الثمن الرديئة النوعية يتطلب:-
أ- استصدار القوانين المهمة الداعمة للصناعات التحويلية في العراق كقانون الاستثمار.
ب- تفعيل نظام الرسوم الكمر كية ولكافة البضائع المماثلة المستوردة وبنسب متفاوتة أسوة بالرسوم الكمر كية المفروضة على البضائع للدول المجاورة لحماية المنتج المحلي.
ت . تفعيل جهاز المقاييس والمواصفات والسيطرة النوعية للقيام بدوره والتركيز على قضايا الجودة الشاملة والمنافسة السعرية بما يؤدي إلى منتجات بمقدورها الوقوف في وجه المنافسة العالمية ومراقبة جودة السلع الواردة إلى العراق والتأكد من مطابقتها للمواصفات العالمية.
ث. الحاجة إلى استصدار قانون لحماية المستهلك من السلع والبضائع الأجنبية الرديئة النوعية.
جـ . يجب أن نعيد النظر في المناهج التدريبية والتعليمية، ونعطي للتدريب المتخصص القائم على التكنولوجيا المتقدمة جرعات أكبر بشكل يجعل للعمل قيمة عالية عند العامل العراقي.
حـ . للفجوة الكبيرة بين مناهج التعليم واحتياجات سوق العمل، يتطلب ردم هذه الفجوة أو - على الأقل - تضييقها من خلال إصلاح مناهج التعليم والتدريب، بحيث تتفاعل مع متطلبات سوق العمل.
خـ . العمل على إيجاد أجيال من العاملين الذين يقدسون العمل ويحترمونه وعدم إصدار أنظمة للعمل يحض على تمرد العاملين على أصحاب الأعمال.
2 . الاهتمام بدراسة إنتاجية العمل في المنشآت الصناعية لغرض التعرف على مستواها بين فترة وأخرى والعمل على رفع هذا المستوى من خلال حل المشكلات والعوائق التي تحول دون ذلك مع إجراء التغير الهيكلي لقوة العمل.
أ.تحديد الاحتياجات الفعلية للخطوط الإنتاجية من العمالة بموجب المواصفات الفنية والمعايير الدولية عن طريق تقييم الإعمال والواجبات وتحديد مستويات المهارة.
ب.تحقيق مبدأ استقرار العاملين وذلك بالتقليل من سرعة دوران العمل من خلال إيجاد السبل الرامية لجذب العاملين وتحقيق بيئة مناسبة لهم.
ت. زيادة تشغيل العنصر النسوي في الخطوط الإنتاجية المناسبة لقدراتهم البدنية.
ث. وضع سياسة تشغيل فعالة للأيدي العاملة في الصناعات التحويلية ومراقبة مستويات الأجور والحوافز وربط الأجر بالإنتاجية
جـ. يجب ربط الأجر بإنتاجية العمل في منشآت الصناعات التحويلية الكبيرة (القطاع العام) في العراق.

المصادر والهوامش

1. الخطيب ،سمير كامل ، ((الإنتاجية في القطاع الصناعي المختلط))، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية ، غير منشورة ، 1987 .
2. خلف ، فليح حسن ، ((الإنتاج والإنتاجية في قطاع الصناعة التحويلية في العراق))، (العراق ، مجلة الاقتصادي) ، العدد الأول، السنة الحادية والعشرون ، 1985.
3.رووف،عدنان ،((الأجور والإنتاجية))،مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل،1978.
4.الزيادي ،عادل رمضان ، ((إنتاجية العنصر البشري)) ، جامعة عين شمس ،كلية التجارة ، الدراسات العليا ، 2005.
5. زيني ، محمد علي ، الاقتصاد العراقي (الماضي والحاضر وخيارات المستقبل) ، ط 4 ، دار الملاك للفنون والآداب والنشر ، 2010 .

6. ألطيبي ، عائشة علي عبد القادر ، تحليل وقياس إنتاجية العامل في الصناعات التحويلية في الضفة الغربية، رسالة ماجستير ، قدمت إلى كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية الفلسطينية ، عام 2001 .
7. عبد الكريم ،عبد العزيز مصطفى ، طلال محمود كداوي ،((تقييم المشاريع الاقتصادية))، ط1، دار الكتب للطباعة والنشر –الموصل 1999 .
8. علي ،أيوب يونس ،((تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي في المنشاة العامة للغزل والنسيج العراقية (1969-1979)))رسالة ماجستير– كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية ، 1985.
9. النجار ،يحى غني ،((تقييم المشروعات (دراسات الجدوى وتقييم كفاءة الأداء))) ، جامعة بغداد – كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، 2006 .
10. هنية،ماجد حسن،((الإنتاجية والعوامل المؤثرة على إنتاجية العاملين في القطاع الصناعي (دراسة تطبيقية على قطاع الصناعات الخشبية في قطاع غزة))،رسالة ماجستير مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا ، كلية التجارة ، قسم إدارة الإعمال ، 2005 .

المصادر الاجنبية

1. ILO,Method *of Productivity, Studies and report, New series* ,1951.
2. Labor productivity from the viewpoint of economic theories, OECD, 2008.
3. Rebecca FREEMAN,OECD Statistics Directorate ,Division of Strucctural Econnomic Statistics ,LABOUR PRODUCTIVITY INDICATORS,COMPARISON of TWO OECD, DATABASES,PRODUCTIVITy DIFFERENTIALS& THE BALASSA-SAMUELSON EFFEct,July ,2008.

.....
.....
.....